



المركز المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

(مايو 2019)

(النتشرة الشهرية)



الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد

إيمان حامد

مدير وحدة المساعدة والدعم القانوني

هالة دومة

محامية بوحدة المساعدة والدعم القانوني

تحرير

محمد صلاح

باحث بوحدة البحوث والدراسات

تصميم

إبراهيم صقر

شريف خلف

يتعرض الصحفيون للانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسراهم فيعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتندرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة، وتكدير صفو السلم العام وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة لتوفير بيئة أكثر احترامًا ودعماً لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة للصحفيين والإعلاميين للتذكرة بأنكم لستم وحدكم وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما أنه من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات -بحكم عملهم في المهنة- حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والتزام المهنة قدر المستطاع، والعمل دون خوف أو ترهيب.

مقدمة

وبناءً على ما سبق، وإيماناً متّاً بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيراً يدافع عنهم وعن حريتهم، ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال ثلاثة أنواع من الدعم:

1- الدعم القانوني المباشر: عن طريق حضور جلسات المحاكمة والتحقيقات مع الصحفيين والدفاع عنهم وإعداد المذكرات القانونية اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية المناسبة في حالة وجود أحكام من خلال الطعن على تلك الأحكام بكافة طرق الطعن المتاحة.

2- الدعم القانوني غير المباشر: عن طريق التواصل مع محامي الصحف والصحفيين وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامي تلك النقابات لتقديم المساعدة في حل المشكلات مع الصحفيين والإعلاميين.

3- المتابعة الإعلامية: يكون ذلك عن طريق متابعة قضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم يتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم.

أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين – التي استجرت أو التي مازالت عالقة في المحاكم – والتطورات التي حدثت فيها من ناحية، ومن ناحية أخرى تسليط الضوء على الجهود التي يقوم بها "المرصد المصري للصحافة والإعلام" في وحدة المساعدة والدعم القانوني في هذا الصدد.

ومن ثمّ، فإنه من خلال هذه النشرة نقوم برصد القضايا المنظورة في المحاكم ضد الصحفيين، والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة ما بين الأول من مايو وحتى 31 مايو 2019، ثم نقوم بعرض القضية والتطورات التي حدثت فيها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه القضية، وتنتهي هذه النشرة باستنتاجات وخاتمة.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر مايو.

الأسبوع الأول (1 - 7 مايو 2019)

1- رقم القضية: 2210 لسنة 2014 جنايات العجوزة والمقيدة برقم 59 لسنة 2014 كلي شمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة/الإعلامي/ة: سامحي مصطفى، محمد العادلي.
المهنة بالتفصيل: صحفي بشبكة رصد، مذيع قناة أمجاد الفضائية، بالترتيب.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: ترجع وقائع القضية إلى إلقاء القبض على الصحفيين يوم 10 أغسطس 2013 من شقة في عقار كائن بمنطقة زهراء المعادي، ووجهت إليهم تهم جاء على رأسها الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ومحاولة قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة، والتخريب العمدي لمبان وأملاك عامة ومخصصة لمصالح حكومية ولمرافق ومؤسسات عامة، إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وقاموا بالبت عبر شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية مقاطع فيديو وصورًا وأخبارًا كاذبة، حيازة أجهزة اتصالات لاسلكية (هاتف ثريا، وأجهزة بث إرسال، واستقبال) دون الحصول على التصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي، وتم الحكم عليهم بجلسة 11 أبريل 2015، حيث قضت المحكمة بهيئة مغايرة بالسجن المؤبد، وقرر الصحفيان بالطعن بالنقض، وفي 3 ديسمبر 2015 قضت محكمة النقض (بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقضه) وتم إحالة القضية إلى هيئة مغايرة وتداولت القضية بالجلسات، إلا أنه بتاريخ 8 / 5 / 2017 قضت المحكمة حثوياً (بالسجن المشدد خمس سنوات عما أسند إليهم عن تهمة الاشتراك والاتفاق الجنائي محل التهمة، وألزمت المحكوم عليهم بالمصاريف الجنائية ومصادرة المضبوطات، والبند الأخير قضت المحكمة ببراءتهم عن باقي الاتهامات المسندة إليهم)، وتقدم الصحفيان بطعن بالنقض، وبتاريخ 14 أبريل 2018 قضت محكمة النقض بقبول النقض شكلاً وفي الموضوع برفضه، وبعد قضاء العقوبة اكتشفاً أن هناك قراراً من النيابة بتطبيق المراقبة الشرطية عليهم لمدة خمس سنوات.

التهم الموجهة: الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه تهديد المصلحة العامة.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 14 جنايات الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: في يوم الأحد الموافق الخامس من مايو 2019 قضت الدائرة 14 إرهاب جنايات الجيزة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة برفض الإشكال المقدم من المتهمين. **مجهودات 'المرصد' في القضية:** كانت الوحدة القانونية بـ"المرصد المصري للصحافة والإعلام" قد قامت منذ شهرين بتقديم إشكال في تنفيذ قرار النيابة المتعلق بالمراقبة، ومتابعته حتى تم تحديد جلسة وإعداد الدفاع الشفهي والمكتوب بالجلسة المحددة، وإعداد المستندات اللازمة لقبوله إلا أن قرار المحكمة جاء برفض الإشكال، وتقدمت الوحدة القانونية مرة أخرى بإشكال جديد وتحدد له جلسة الأحد 5 مايو 2019 إلا أن المحكمة قد قضت برفضه للمرة الثانية.

2- رقم القضية: 8609 لسنة 2019 جنح الدقي.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد صبري، أحمد سالم، إسلام مقلد.
المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير موقع صدى البلد، صحفيين بالموقع على الترتيب.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة حين اقتحم المنتج الفني أحمد السبكي، وعدد من البودي جارادات المصاحبين له مقر موقع صدى البلد الإخباري، الكائن بشارع البطل أحمد عبد العزيز بمنطقة الدقي، بعد خلاف بين المنتج والقناة على عرض مسلسل سوبر ماريو. وقاموا بتكسير واجهة المقر وبعض الأجهزة والاعتداء بالضرب على أحد الصحفيين المتواجدين في المكان. وتعرض الصحفيان أحمد سالم وإسلام مقلد للضرب، فتم إصابة "مقلد" بجرح في الرأس وكدمة في الكتف وكذلك إصابة "سالم" بكدمة في الكتف، كما قام البودي جارادات باقتحام مكتب رئيس التحرير أحمد صبري، وتحطيم محتوياته. وعلى إثر هذه الواقعة حرر الصحفيون محضراً بالواقعة، وتم إحالة المحضر إلى النيابة العامة للتحقيق.

التهم الموجهة: ضرب وإتلاف.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة الدقي.

التطورات الحادثة في القضية: في السابع من مايو من العام 2019 قررت نيابة الدقي، إخلاء سبيل المنتج أحمد السبكي، بكفالة قدرها ألف جنيه مصري، وكذلك إخلاء سبيل الصحفيين بضمن محل إقامتهم.

مجهودات 'المرصد' في القضية: تحرك محامٍ إلى نيابة الدقي للحضور مع الصحفيين، وقد بدأت النيابة سماع أقوالهم وكذلك التحقيق معهم في اتهام السبكي لهم بالاعتداء عليه، وتم المتابعة مع محامي نقابة الصحفيين، حتى إخلاء سبيل الصحفيين حيث حددت النيابة محامياً واحداً فقط للحضور.

3- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمد أبو زيد كامل.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة التحرير سابقًا.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: داهمت قوات الأمن منزل "أبو زيد"، في الـ 4 من يونيو من العام 2018، إلا أنه لم يكن متواجدًا في منزله، إذ قام بتسليم نفسه لقسم شرطة المعصرة بعدها بثلاثة أيام بتاريخ 7 يونيو 2018، و ظهر "أبو زيد" لأول مرة بعد اختفائه في الـ 24 من يونيو 2018، أمام نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسه 15 يومًا دون حضور محامين معه.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: في الحادي عشر من مايو من العام 2019، قررت الدائرة 23 جنایات إرهاب، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، إخلاء سبيل المصور الصحفي محمد أبو زيد، وعدد من المتهمين بذات القضية بتدابير احترازية، إلا أن نيابة أمن الدولة استأنفت على هذا القرار وتحدد لنظر الاستئناف يوم الاثنين 13 مايو أمام الدائرة 21 جنایات التي قررت قبول الاستئناف واستمرار تجديد حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات "المرصد" في القضية: "المرصد" هو المحامي المباشر للمتهم، ويحضر معه أحد محامي "المؤسسة" بكل جلسة تحقيق، ويُذكر أنه في إحدى جلسات التجديد طالب محامي "المرصد" بضرورة عرض المصور الصحفي على طبيب السجن لحاجته لطبيب أسنان، وأصدرت النيابة قرارًا بذلك.

4- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام جمعة.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة فيتو.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: قامت قوات الأمن بالقبض على "جمعة" بتاريخ التاسع والعشرين من يونيو 2018، من منزله الكائن بمحافظة الجيزة، وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة في السابع من أغسطس 2018 على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة، والمعروفة إعلامياً بـ "المحور الإعلامي لجماعة الإخوان"، وقررت النيابة حبس المتهم 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: في الرابع عشر من مايو، قررت الدائرة 21 جنايات، المنعقدة بمعهد

أمناء الشرطة، تجديد حبس المصور الصحفي إسلام جمعة، 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

مجهودات "المرصد" في القضية: قام محامي "المرصد" بالحضور مع المتهم منذ التجديد الأول

إذ تم التحقيق معه دون حضور محامين، وقد قدمت الوحدة القانونية بـ "المؤسسة" طلباً سابقاً

لكي يؤدي الصحفي امتحاناته، إذ إنه طالب بالفرقة الرابعة بكلية دار العلوم، حيث تم التواصل مع

الجريدة مسبقاً وإصدار إفادة رسمية تفيد عمله بها، وكذلك تقديم سي دي به أرشيف الصحفي إلى

جانب الأرشيف الورقي له، بالإضافة إلى ظهور نتيجة الصحفي وحصوله على تقدير عام جيد جداً من

حبسه.

5- رقم القضية: 1966 لسنة 2018 عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: شيماء عصام.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم"، البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصل تعسفي من قبل إدارة الجريدة. حيث ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018 توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

وترتب على ذلك ذهاب عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة، وبعد انصراف المفتشين قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة، وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب وتم تحرير محضر بالواقعة قيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي بالضرب والسب، إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر بتعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة، وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة. وقيدت بالرقم سالف الذكر.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال الجيزة الابتدائية، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: في الخامس عشر من مايو 2019، قررت الدائرة العاشرة عمال وقف الدعوى لمدة شهر.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي "المؤسسة" مع الصحيفة منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام محكمة عمال الجيزة، ثم المتابعة مع محاميها الخاص.

6- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.

المهنة بالتفصيل: صحفي حر.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في الرابع من فبراير 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على مصطفى الأعصر الصحفي بموقع "ألتر صوت"، وظهر لأول مرة نيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس في 17 فبراير 2018 وخضع للتحقيق.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: في الثامن عشر من مايو 2019, قررت الدائرة 29 جنابات القاهرة,

المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, تجديد حبس الصحفي مصطفى الأعصر 45 يومًا.

مجهودات 'المرصد' في القضية: قدم محامي "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر, وذلك عن

طريق حضور جلسات التجديد وإبداء الدفاع عن الصحفي بالاشتراك مع هيئة الدفاع.

7- رقم القضية: 1152 لسنة 2016 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.

المهنة بالتفصيل: صحفي بقناة الجزيرة الإخبارية.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بتاريخ 20 ديسمبر 2016، احتجزت قوات أمن مطار القاهرة، محمود حسين، الصحفي بقناة الجزيرة، أثناء عودته لقضاء إجازته السنوية في مصر، جاء ذلك في ضوء التحريات التي أجراها جهاز الأمن الوطني، حيث أشارت وزارة الداخلية في بيان لها أنه كان يشارك في تنفيذ مخطط لقناة الجزيرة، يستهدف إثارة الفتن والتحريض ضد مؤسسات الدولة وإشاعة حالة من الفوضى من خلال بث الأخبار الكاذبة وإعداد التقارير الإعلامية والمقالات والأفلام الوثائقية المفبركة، وإرسالها عبر شبكة الإنترنت ليتم عرضها على تلك القناة مقابل مبالغ مالية كبيرة.

التهم الموجهة: نشر أخبار وبيانات وشائعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، على نحو يسيء إلى مؤسسات الدولة ويزعزع الثقة فيها ويعرض السلم العام للخطر.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: في الحادي والعشرين من مايو 2019، قررت الدائرة 29 جنايات، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة إخلاء سبيله على ذمة التحقيقات، إلا أن النيابة استأنفت القرار لجلسة 22 مايو وقررت الدائرة 15 جنايات رفض الاستئناف وتأييد قرار إخلاء السبيل.

مجهودات 'المرصد' في القضية: متابعة الجلسات وتطورات القضية.

8- رقم القضية: 2001 لسنة 2018 كلى عمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمد أحمد حنفي.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل السابق ذكرها بقضية الصحفية شيماء عصام.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

التهم الموجهة: الدائرة العاشرة عمال الجيزة الابتدائية، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: كانت الدائرة العاشرة عمال، بجلسة يوم الأربعاء الموافق 8 مايو

2019 قد قررت تأجيل نظر الدعوى لجلسة 22 مايو وذلك للإعلان بالطلبات الختامية، وبذلك الجلسة

قررت المحكمة وقف الدعوى لمدة شهر.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي 'المؤسسة' مع صحفي العالم اليوم منذ بدء

الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور

أمام محكمة عمال الجيزة، وتقديم الدفاع الشفهي والموضوعي، ثم المتابعة مع محاميه الخاص.

9- رقم القضية: 2158 لسنة 2018 عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: معتز عادل محمد.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل السابق ذكرها بقضية الصحفية شيماء عصام.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثالثة عمال الجيزة الابتدائية، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: كانت الدائرة الثالثة عمال قد قررت بجلسة 2 مايو 2019 تأجيل نظر

الدعوى لجلسة الخميس 23 مايو 2019 وذلك لتصحيح شكل الدعوى، وبتلك الجلسة قررت المحكمة

التأجيل لجلسة 20 يونيو للإعلان.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي 'المؤسسة' مع صحفي العالم اليوم منذ بدء

الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور

أمام محكمة عمال الجيزة، وتقديم الدفاع الشفهي والموضوعي، ثم المتابعة مع محاميه الخاص.

10- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: المعتز محمد شمس الدين وشهرته "معتز ودنان".
المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع "هاف بوست عربي".
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في الـ 16 من فبراير 2018 تم إلقاء القبض على الصحفي معتز ودنان، على خلفية حوار أجراه مع المستشار هشام جنينة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، نُشر بموقع "هاف بوست عربي" بتاريخ 11 فبراير 2018 وتم عرض "ودنان" على نيابة أمن الدولة وخضع للتحقيق.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا، ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.
التطورات الحادثة في القضية: في الخامس والعشرين من مايو 2019، قررت الدائرة 31 جنايات، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تأجيل النظر في أمر حبسه لجلسة السبت 8 يونيو 2018.
مجهودات "المرصد" في القضية: حضر أحد محامي "المؤسسة" مع الصحفي منذ القبض عليه والتحقيق معه، ودفع بانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي وأشار إلى أن سبب القبض على "ودنان"، حوار صحفي حرره، وطبقًا لمواد الدستور فإنه لا يجوز الحبس الاحتياطي في جرائم النشر، وطلب إخلاء سبيله بأي ضمانات تراها الهيئة الموقرة.

11- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: زينب أبو عون.
المهنة بالتفصيل: مصورة صحفية بجريدة الوطن.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على زينب أبو عون، في منتصف شهر أغسطس 2018، من مطار القاهرة الدولي خلال إنهاء إجراءات سفرها إلى دولة لبنان في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة، والمعروفة إعلاميًا بـ 'المحور الإعلامي لجماعة الإخوان'.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويُنظر أمر التدابير الاحترازية أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: في الخامس والعشرين من مايو 2019، قررت الدائرة 31 جنابات المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تأجيل النظر في أمر تجديد التدابير الاحترازية للصحفية لجلسة السبت 8 يونيو.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي 'المؤسسة' مع الصحفية منذ بداية التحقيق معها وحتى جلسة إخلاء سبيلها.

تفاصيل القضية: كانت جريدة الوقائع المصرية قد نشرت في العدد 64 بتاريخ 18 مارس 2019، قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 16 لسنة 2019، بشأن إصدار لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الصادر بالقانون رقم 180 لسنة 2018، وكانت أولى القرارات المستندة على تلك اللائحة، هو قرار حجب الموقع الإلكتروني لجريدة المشهد لمدة ستة أشهر.

وانضمت الوحدة القانونية لمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" كمدعي في الدعوى التي أقامها رئيس مجلس إدارة جريدة المشهد مجدي شندي، إذ إنه أُقيم الطعن على القرار لصدوره معيَّباً من الناحية الدستورية، وذلك لوجود عدة مواد بتلك اللائحة مخالفة للدستور.

الطلبات: إلغاء القرار رقم 16 لسنة 2019 بإصدار لائحة الجزاءات الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري.

التطورات الحادثة في القضية: في السادس والعشرين من مايو 2019، قررت الدائرة الثانية، بمحكمة القضاء الإداري، إحالة الدعوى لهيئة مفوضي الدولة لتقديم تقرير بها.

مجهودات 'المرصد' في القضية: انضمت الوحدة القانونية بمؤسسة 'المرصد المصري للصحافة والإعلام' إلى رئيس مجلس إدارة جريدة المشهد مجدي شندي، كخضم منضم (المدعي) في الدعوى، وقام محامي الوحدة القانونية بحضور الجلسات حتى أُحيلت الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة.

13- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.

المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير موقع مصر العربية.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بدأت نيابة أمن الدولة العليا، يوم الثلاثاء، الموافق 10 يوليو 2018، التحقيق مع الصحفي عادل صبري، على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشره موقع مصر العربية بعنوان "المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات".

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: في الخامس والعشرين من مايو 2019، قررت الدائرة 30 جنابات القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس عادل صبري، 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي "المؤسسة" مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق معه، وقُتل محامي "المؤسسة" معه في جلسة تجديد حبسه، وطلب من النيابة إخلاء سبيل "صبري" بأي ضمان تراه النيابة كافيًا لذلك أو بأي تدبير احترازي لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.

14- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.

المهنة بالتفصيل: محرر رياضي بموقع بطولات الرياضي.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: أُلقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعياط بتاريخ 28 يونيو 2018، وظهر بنيابة أمن الدولة بتاريخ 14 يوليو 2018 ليتم التحقيق معه لأول مرة على ذمة القضية 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات. **التطورات الحادثة في القضية:** في السادس والعشرين من مايو 2019، قررت الدائرة 30 جنايات القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس حسام الدين مصطفى 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر محامي "المؤسسة" لأول مرة معه جلسة تجديد بتاريخ 21 أكتوبر 2018، وذلك بعد تواصل أهليته مع المؤسسة وطلبهم الدفاع عنه، ويعتبر محامي المؤسسة هو المحامي الأصيل للصحفي.

15- رقم القضية: 194 لسنة 2019 عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: رضا جمال.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل المذكورة بقضية الصحفية شيماء عصام.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال الجيزة الابتدائية، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: كانت الدائرة الأولى عمال، يوم الاثنين الموافق 6 مايو، قررت حجز الدعوى للحكم لجلسة 27 مايو 2019 وبتلك الجلسة حكمت المحكمة بإحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي 'المؤسسة' مع صحفي العالم اليوم منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام محكمة عمال الجيزة، وتقديم الدفاع الشفهي وإعداد العريضة اللازمة للاستمرار في الدعوى وإعلان الخصوم بها حتى حجزت للحكم.

16- رقم القضية: 1974 لسنة 2018 عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: السيد محمد.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل السابق ذكرها بقضية الصحفية شيماء عصام.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: كانت الدائرة الأولى عمال، يوم الاثنين الموافق 6 مايو، قررت حجز

الدعوى للحكم لجلسة 27 مايو 2019، وبتلك الجلسة حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي 'المؤسسة' مع صحفي العالم اليوم منذ بدء

الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور

أمام محكمة عمال الجيزة، ثم المتابعة مع محاميه الخاص.

17- رقم القضية: 1984 لسنة 2018 عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سالي محمد.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل السابق ذكرها بقضية الصحفية شيماء عصام.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: كانت الدائرة الأولى عمال في يوم الاثنين الموافق 6 مايو، قررت

حجز الدعوى للحكم لجلسة 27 مايو 2019، وبتلك الجلسة حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم

تكن.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي 'المؤسسة' مع الصحفية منذ بدء الواقعة،

ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام

محكمة عمال الجيزة، ثم المتابعة مع محاميها الخاص.

18- رقم القضية: 225 لسنة 2019 عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود عبد الباقي.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل السابق ذكرها بقضية الصحفية شيماء عصام.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال الجيزة الابتدائية، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: قررت الدائرة العاشرة عمال، بجلسة يوم الأربعاء الموافق 8 مايو 2019 حجز الدعوى للحكم لجلسة 29 مايو، وبذلك الجلسة حكمت المحكمة بعدم انعقاد الخصومة لعدم وجود شركة الأخبار السعيدة.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي 'المؤسسة' مع صحفي العالم اليوم منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام محكمة عمال الجيزة، وتقديم الدفاع الشفهي وإعداد العريضة اللازمة للاستمرار في الدعوى وتم إعلان الخصوم بها، وتم تقديمها إلى عدالة المحكمة وحتى حجز الدعوى للحكم.

تطورت عدد 18 قضية في الفترة ما بين 1 مايو حتى 31 مايو 2019، وفي خلال هذه المدة، تم عقد جلسات مختلفة لمتهمين مختلفين في القضية رقم 441 لسنة 2018، ووفقاً لمنهجية "المرصد" تعتبر كل جلسة لمتهم مختلف قضية منفصلة، ويمكن أن تُلخص تلك القضايا في ضوء عدة متغيرات:

أولاً: تصنيف القضايا وفقاً للدعم المقدم من "المرصد":

قدم "المرصد" دعماً مباشراً من خلال حضور الجلسات مع المتهمين لعدد 11 قضية، بنسبة تقارب 61% من إجمالي 18 قضية نُظرت هذا الشهر. وقدم دعماً غير مباشر في عدد 6 قضايا بنسبة 33.4% تقريباً من إجمالي القضايا، وقام بمتابعة قضية واحدة إعلامياً بنسبة 5.5% من إجمالي القضايا.



الإجمالي 18

شكل رقم (1) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً لنوع الدعم المقدم

ثانيًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

يمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية، فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة هي الأعلى معدلًا حيث بلغت نسبة القضايا 50% من إجمالي القضايا، وجاءت قضايا الفصل التعسفي بالمرتبة التالية حيث بلغت نسبة 38.8% من إجمالي عدد القضايا، وجاء كل من قضايا الإتلاف والضرب، والطعن على قرار إداري في المرتبة الأخيرة، وذلك بواقع قضية واحدة بنسبة 5.5% لكل منهما من إجمالي عدد القضايا.



9

انضمام لجماعة
ونشر أخبار كاذبة

7

فصل تعسفي

1

إتلاف وضرب

1

طعن على
قضاء إداري

الإجمالي 18

شكل رقم (2) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا لنوع القضية

ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً للجهة المنظور أمامها القضية:

كانت دوائر الجنايات الأكثر عددًا في نظر القضايا، حيث بلغ عدد القضايا المنظورة أمامها 9 قضايا بنسبة 50% وتلاها في المرتبة الثانية دوائر العمال والتي نظرت 7 قضايا بنسبة 38.8%. وأخيرًا النيابة العامة، ومحاكم مجلس الدولة بواقع قضية واحدة بنسبة 5.5% لكل منهما من إجمالي عدد القضايا.



شكل رقم (3) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً للجهة المنظور أمامها القضية

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة:

جاءت قرارات التأجيل والتجديد في المرتبة الأولى بواقع 5 قرارات بنسبة 27.7% لكلٍ منهم، وجاءت الأحكام في المرتبة التالية وذلك بنسبة 33.3% من إجمالي القضايا، وأخيرًا جاء قرارًا واحدًا بإخلاء السبيل بتدابير احترازية، وقرارًا واحدًا بإخلاء السبيل بضمان محل الإقامة، بنسبة 5.5% لكل منهما من إجمالي القضايا.



شكل رقم (4) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، خلال مايو 2019، ويؤكد "المرصد" على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون للانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو إعلامي، وسيظل "المرصد المصري للصحافة والإعلام" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.



المرصد المصري للصحافة والاعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

“المرصد المصري للصحافة والإعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016، وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.